

# GUID 9030

التطبيقات الجيدة المتعلقة  
باستقلالية الأجهزة العليا  
للمراقبة والمحاسبة

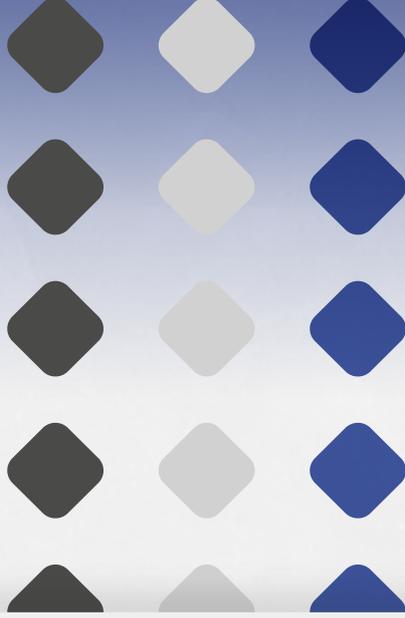
إن الأدلة الإرشادية تصدر عن المنظمة الدولية للأجهزة  
العليا للمراقبة (الانتوساي) كجانب من إطار  
الإصدارات المهنية للانتوساي  
(www.issai.org) لمزيد من المعلومات في الموقع



INTOSAI



INTOSAI



الإنتوساي 2019

(1) يعرف باسم ISSAI 11 - التوجيهات والتطبيقات الجيدة المتعلقة باستقلالية الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة

(2) تمت المصادقة عليه في عام 2007

(3) مع إنشاء إطار الإنتوساي للتصريحات المهنية (IFPP) ، تم إعادة تصنيفه وتسميته الدليل 9030 - التطبيقات الجيدة المتعلقة باستقلالية الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة مع التغييرات التحريرية في عام 2019

المعيار 9030 متوفر بجميع اللغات الرسمية للانتوساي: العربية والانجليزية والفرنسية والالمانية والاسبانية.



## توطئة

يعد اعلان ليما لعام 1977 الوثيقة الاولى التي اصدرتها منظمة الانتوساي و التي تبرز بشكل شامل اهمية استقلال الجهاز الاعلى للرقابة المالية و المحاسبة (SAI), و من خلال تذكير اعضاء الانتوساي بان الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لا يمكن ان تكون موضوعية وفعالة الا اذا كانت مستقلة عن الكيان الخاضع للتدقيق, ومحمية من التأثير الخارجي. و في نفس الاطار تم طرح موضوع الاستقلالية في مجموعة الفعاليات المتنوعة للانتوساي في السنوات التي تلي هذا الاعلان.

ففي الجلسة 44 للمجلس التنفيذي للانتوساي و الذي عقد في مونتيفيديو-الاوروجواي, انشئ فريق عمل كان يرأسه في الاصل من قبل. و تمثلت مهمة فريق العمل في دراسة استقلالية الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والتوصية بسبل تحقيق تحسينات واقعية في هذا المجال.

واكمل فريق العمل المعني باستقلالية الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة عمله و اصدر تقريره النهائي في 31 آذار\مارس 2001. وفي هذا التقرير قدم فريق العمل ثمانية مبادئ اساسية للتعامل مع استقلالية الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (SAI). وفي ديباجة التقرير, تم القاء الضوء على ان رؤساء الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تلعب دورا هاما في مسائل الحكومات عن استخدام الاموال العامة, وانها يمكن ان تقدم وجهات نظر مستقلة حول جودة ادارة القطاع العام.

و بصفتي الرئيس الحالي, اكرر التأكيد على ان هذا لايزال هو الحال, بل واكثر من ذلك اليوم نظرا للطلب العام المتزايد على الرقابة و المساءلة.

وتمثلت احدى توصيات فرقة العمل في انشاء لجنة فرعية لتعزيز استقلالية الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ووضع توجيهات للاجهزة العليا للرقابة المالية. وفي عام 2001, اصبحت رئيسا لهذه اللجنة الفرعية, التي تالفت من الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي كانت عضوة في فرقة العمل: اوراجواي, وانتيجوا, و بربودا, و البرتغال, وتونغا, والسويد, والكاميرون, ومصر, والمملكة العربية السعودية, والنمسا. و كان اول شئ طلب من اللجنة الفرعية القيام به هو تقييم المقاييس المتعلقة بالاستقلالية, مع مراعاة وجود اختلاف في النظم و الاطر القانونية.

و في الفترة من عام 2001 الى عام 2004, عملت اللجنة الفرعية على وضع احكام (امثلة) للتطبيق من شأنها أن توضح المقصود باستقلالية الجهاز الاعلى للرقابة المالية والمحاسبة. و اجريت دراسة استقصائية لتقييم درجة امتثال الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة للمبادئ الثمانية الاساسية. و في الندوة المشتركة بين الأمم المتحدة و الانتوساي في فيينا, النمسا, ناقش العديد من رؤساء الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الذين كانوا حاضرين استقلالية الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بالتفصيل.

ومنذ عام 2004, عملت اللجنة الفرعية على وضع ميثاق بشأن استقلالية الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ووضعت مبادئ توجيهية لتنفيذ المبادئ الثمانية الاساسية, مع مراعاة الانواع المختلفة من الاجهزة العليا للرقابة المالية. وقد ساهمت المشاورات المكثفة مع الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بشكل كبير في تحقيق جودة هذه الاصدارات.

لدي الشرف بان اعلن ان اللجنة الفرعية قد اكملت عملها. و اود ان اشكر اعضاء اللجنة الفرعية على جهودهم و تفانيهم, وكذلك جميع الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي ساهمت في عملنا.

شيليا فريزر

رئيس اللجنة الفرعية المعنية بالاستقلالية

## الفهرس

6	التطبيقات الجيدة المتعلقة باستقلالية الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة
6	المبدأ الأول
7	المبدأ الثاني
10	المبدأ الثالث
12	المبدأ الرابع
13	المبدأ الخامس
14	المبدأ السادس
15	المبدأ السابع
18	المبدأ الثامن

## التطبيقات الجيدة المتعلقة باستقلالية الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة

بموجب إعلان مكسيكو بشأن الاستقلالية، ينبغي للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة أن تحمي قيمة أعمالها بإضافة إجراءات احترازية مناسبة وإزالة الحواجز التي تقف في طريق استقلاليته سواء الحقيقية منها أو المحتملة يجب أن تكون هذه الإيضاحات بمثابة مصدر للتطبيقات الجيدة لاستخدام وسائل أخرى لتحسين استقلالية الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة. والغرض منها هو توفير أداة دائمة ينبغي الحفاظ عليها وتحديثها. لقد قمنا بعرض المبادئ كما هي مبيّنة في إعلان مكسيكو بشأن الاستقلالية وأضفنا إليها أمثلة عن التطبيقات الجيدة المساعدة للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة على تحقيق استقلاليته. وكلما تم تحديد المزيد من التطبيقات الجيدة، سيتم إضافتها إلى هذه الإيضاحات مما يؤدي إلى الرفع من درجة الاستقلالية.

### المبدأ الأول

وجود إطار دستوري نظامي/قانوني مناسب وفعال وأحكام تطبيقية واقعية خاصة بهذا الإطار

#### « الإيضاحات

من المطلوب وضع تشريعات تحدد بالتفصيل مدى استقلالية الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة.

## « التطبيقات الجيدة

دور الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة وواجباته غير منصوص عليها في التشريعات: في الحالات التي يكون لرئيس الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة رتبة وزير، يعتمد الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة سلوكا تنظيميا بهدف تحقيق المزيد من الاستقلالية عن السلطة التنفيذية. ليبقى الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة معزول عن السلطة التنفيذية عن طريق عدم مشاركته في جميع اجتماعات أو أنشطة مجلس الوزراء بحيث لا يحضر إلا في المناسبات التي يكون فيها الحضور ضروريا للقيام بأعمال الرقابة والمحاسبة.

## المبدأ الثاني

استقلالية رؤساء الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة و"الأعضاء" (في المؤسسات التي يتمتع أعضاؤها بصلاحيات جماعية متساوية)، بما في ذلك ضمان الحفاظ على المنصب والحصانة القانونية أثناء الأداء العادي لمهامهم

## « الإيضاحات

تحدد التشريعات المطبقة شروط تعيين رؤساء الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة وأعضاء المؤسسات التي يتمتع فيها الأعضاء بصلاحيات جماعية متساوية، وإعادة تعيينهم، وعملهم، وتقاعدهم وإقالتهم والذين:

- يتم تعيينهم، أو إعادة تعيينهم، أو إقالتهم وفق إجراء يضمن استقلاليتهم عن السلطة التنفيذية.
- يكون تعيينهم لمدة طويلة كافية ومحددة حتى يتمكنوا من أداء المهام المنوطة بهم دون الخوف من العقاب.
- تكون لديهم حصانة ضد الملاحقة القضائية بخصوص أي عمل سابق أو حاضر نتج عن الأداء العادي والطبيعي لمهامهم كما يقتضي الحال.

## « التطبيقات الجيدة

« تعين السلطة التشريعية رئيس الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة وتعيد تعيينه أو إقالته. يعين رئيس الجمهورية، بموافقة لجنة التعيينات، أعضاء اللجنة المختصة (رئيس ومفوضان). ولا يجوز إقالة أعضاء اللجنة المختصة من منصبهم إلا من خلال إجراء الاتهام الجنائي.

« يعين حاكم المجلس رئيس الجهاز الرقابي بناء على توصية (وليس موافقة مجلس النواب). ويرى الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة أن ذلك يعتبر بمثابة "موافقة" من الناحية العملية وبسبب الدور غير السياسي الذي يلعبه الحاكم العام وبسبب أعراف قبول النصيحة.

« يعين رئيس الدولة رئيس الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة، ويعيد تعيينه أو إقالته بناء على موافقة السلطة التشريعية. يعين رئيس الجمهورية رئيس الجهاز الرقابي، حتى سن التقاعد. ولا ينبغي لرئيس الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة أن يتقاعد أو أن تتم إقالته من منصبه إلا استناداً إلى الأسباب أو الطريقة المطبقة على قضاة المحكمة العليا، وتشمل هذه الأسباب الإعاقة أو العجز الجسدي أو العقلي أو حتى سوء السلوك.

« يعين رئيس الدولة رئيس الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة بناء على نصيحة وموافقة أغلبية ثلثي أصوات أعضاء مجلس الشيوخ. ويجوز لمجلس الشيوخ إقالة رئيس الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة من منصبه لسبب ما بأغلبية ثلثي الأصوات.

« تعين الحكومة رئيس الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة - وليس السلطة التشريعية أو رئيس الدولة. من أجل إضفاء المزيد من الاستقلالية على التعيين وإزالة أي تأثير حقيقي أو متصور من قبل السلطة التنفيذية، يتم إنشاء لجنة استشارية. تضم اللجنة مسؤولين كبار في الحكومة وأعضاء من منظمات خارجية ذات صلة (مثلاً، مؤسسة الرقابة المالية والمحاسبة الوطنية، ومهنيون كبار في ميدان المحاسبة والرقابة المالية، والجمعيات المهنية). تقوم اللجنة الاستشارية بالانتقاء الأولي للمرشحين، ثم ترفع توصية إلى أحد وزراء الدولة، الذي بدوره يرفع توصية إلى رئيس الوزراء.

« يعين رئيس الدولة، الذي ليس هو رئيس الحكومة وينتخب بأغلبية أصوات المواطنين، رئيس الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة.

« يتم اختيار الأعضاء في الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة (ديوان المحاسبة) ذوي الصلاحية الجماعية المتساوية عن طريق مسابقة عامة تشرف عليها لجنة تحكيم مستقلة. وتحدد التشريعات شروط الترشيح ومعيار اختيار المرشحين.

« لا يتطرق الدستور إلى موضوع الحصانة القانونية لرئيس الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة أثناء أداء مهامه العادية. ويسعى الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة إلى تفادي التقاضي باستعمال طريقة تصفية تشمل ما يلي:

- رسالة تمثيل من الإدارة
- نقاش متواصل بشأن النتائج أثناء عملية الرقابة من أجل تصفية القضايا بمجرد ظهورها إن أمكن.
- اجتماع ختامي لمناقشة النتائج التي لم يتم تصفيتها أثناء عملية الرقابة.
- رسالة من الإدارة (تنبه الجهة الخاضعة للتدقيق/الرقابة بأن لديها ثلاثة أسابيع للقراءة وتسجيل تعليقات التي يتم النظر فيها عند كتابة التقرير.
- بالنسبة لرقابة الأداء (مردود عائدات الإنفاق) ، ترسل مسودة تقرير إلى الجهة المشمولة بالرقابة للتعليق عليها، ويتم النظر في تلك التعليقات عند الانتهاء من التقرير ويتم تكرارها في أحد فصول التقرير.
- بالنسبة للرقابة المالية، يتم عرض نسخة من مسودة التقرير على الإدارة أثناء زيارة ودية، بحيث مازالت أمام الإدارة فرصة لتقديم دليل قد يؤدي إلى إزالة المواد المثيرة للجدل من التقرير.

« إن رئيس محكمة الديوان (ديوان محاسبة متساوي الأعضاء)

- يتم تعيينه بناء على مرسوم من رئيس الجمهورية يصدره بعد استلامه مقترحا من رئيس مجلس الوزراء، الذي استمع إلى رأي رئاسة مجلس محكمة الديوان (الجهاز الأعلى للرقابة المالية).
- ينبغي اختياره من بين قضاة المحكمة الذين قاموا بمهام رئيس ديوان المحكمة لمدة خمس سنوات على الأقل، أو الذين قاموا بمهام معادلة في الهيئات الدستورية الوطنية أو في

مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

- عند تعيينه، يقوم بالمهام المنوطة بهذا الدور حتى سن التقاعد ولا يمكن فصله من هذا المنصب.
- يتم تعيين رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في منصبه لمدة سبع سنوات.
- بعد تقديم من رئيس البرلمان، يتم إجراء اقتراح سري ويتم تعيين رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بعد حصوله على غالبية الأصوات من البرلمان.

## المبدأ الثالث

صلاحية واسعة كافية وحرية التصرف التامة للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في أداء مهامها

### « الإيضاحات

ينبغي للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة أن تتمتع بالسلطة الكافية لرقابة:

« استعمال الأموال والموارد أو الموجودات العامة من قبل جهة مستلمة أو منتفعة بغض النظر عن طبيعتها القانونية.

« تحصيل الإيرادات المستحقة للحكومة أو الجهات الحكومية.

« قانونية ونظامية الحسابات الحكومية أو حسابات الجهات الحكومية.

« الوقوف على جودة الإدارة المالية وإعداد التقارير.

« العمليات الحكومية أو عمليات الجهات الحكومية من منظور عناصر الاقتصادية والكفاءة والفعالية.

وما عدا في الحالات التي يطلب منها القانون فعل ذلك، لا تقوم الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة برقابة

سياسة الجهات الحكومية بل تقتصر فقط على رقابة تنفيذ السياسات.

ومع احترام الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية والتي تطبق عليها، فإنها متحررة من أي توجيه أو تدخل من السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية عند:

« اختيار مواضيع الرقابة.

« التخطيط لعملياتها الرقابية، وبرمجتها، وإنجازها، وإعداد تقاريرها، ومتابعتها وتنظيم وإدارة مكاتبها.

« فرض عقوبات عندما يكون تطبيق العقوبات جزءاً من صلاحية الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة.

لا ينبغي للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة بأي شكل من الأشكال أن تتدخل أو تعطي الانطباع بانها تتدخل في إدارة الجهات الخاضعة لرقابتها.

وينبغي للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة ان تضمن عدم قيام موظفيها بتكوين علاقات وثيقة مع الجهات الخاضعة للرقابة لكي تبقى موضوعية أو تبدو موضوعية.

ورغم ان للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة حرية التصرف التام في أداء المهام المنوطة بها، يجب عليها ان تتعاون مع الجهات الحكومية والعامّة التي تسعى الى ادخال تحسينات على استخدام وادارة الاموال العامّة.

ويتعين على الاجهزة العليا للرقابة والمحاسبة أن تستخدم معايير العمل والرقابة المناسبة، وان تلتزم بقواعد السلوك المذكورة في الوثائق الرسمية لمنظمة الإنتوساي والاتحاد الدولي للمحاسبين أو الهيئات المعترف بها التي تضع المعايير.

يجب على الاجهزة العليا ان تقدم تقريراً سنوياً خاصاً بالأنشطة التي تقوم بها الى السلطة التشريعية ومؤسسات اخرى في الدولة بمقتضى الدستور أو القوانين الاساسية أو التشريعات، ويجب أن تنشر التقرير على الجمهور.

## « التطبيقات الجيدة

« يمكن حماية الاستقلالية التنظيمية للجهاز الأعلى للمراقبة المالية عن طريق ترسيخ أهميته في ثقافة المنظمة من خلال وسائل مثل تقديم دورات التدريب. تدرّب الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة موظفيها وتركز على المعايير والجودة المطلوبة في عملهم. وهناك حاجة إلى بذل جهود كبيرة لضمان استقلالية وموضوعية وحياد عملهم.

« بالنسبة لأحدى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، تتعلق مصطلحات "التبذير والإسراف" برقابة الأداء الخاصة بالكفاءة المالية (مردود عائدات الإنفاق) لكن لا تتعلق بالضرورة بالفعالية. تتم إدارة الفعالية عن طريق استخدام معايير الرقابة ومطابقتها للعمليات. وبما أنه يتم استشارة الجهات المشمولة بالرقابة عند تحديد المعايير، فإن قبولهم للمعايير يعتبر اعترافاً غير مباشر بأن فعالية البرنامج قد خضعت للمراجعة.

« في بعض الأحيان، يطلب من موظفي الجهاز الأعلى للرقابة (بناء على أوامر السلطة التشريعية) أن يتعاونوا بشكل وثيق مع المديرين (مثلاً في لجان المناقصات) لضمان الالتزام بالإجراءات. وقد يبدو هذا المطلب أنه يسبب تضارب في المصالح. ورغم ذلك، يمكن للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة أن يحافظ على استقلاليته عن طريق ضمان بأن المراقبين الماليين لا يشاركون سوى بصفة ملاحظين فقط، ولا يشاركون في عملية اتخاذ القرارات.

## المبدأ الرابع

الوصول غير المقيد للمعلومات

## « الإيضاحات

ينبغي للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة أن تتمتع بالسلطات الكافية للحصول، بشكل غير مقيد ومباشر وحر، وفي الوقت المناسب، على كافة الوثائق والمعلومات اللازمة لأداء مهامها القانونية على نحو صحيح.

## « التطبيقات الجيدة

« يستلم الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة نسخا من كافة القرارات التي يتخذها مجلس الوزراء، مما يساعده على اختيار الأعمال الرقابية وفهم الأنشطة المالية الحكومية.

« أثناء عمليات الرقابة المالية على الجهات والمشاريع العامة، يحق لأحد قضاة محكمة ديوان الرقابة (الذي يتم تعيينه من قبل رئاسة مجلس محكمة ديوان الرقابة للعمل كمندوب) أن يحضر اجتماعات جمعية الهيئة العامة ومجلس الإدارة ولجنة التوجيه ومجلس المراقبين. ونتيجة لذلك، يكون القاضي (الذي ليس لديه حق التصويت على علم بأنشطة الهيئة العامة ولديه حق الاطلاع الكامل على المعلومات).

## المبدأ الخامس

حق وواجب إعداد تقارير بشأن أعمالها.

## « الإيضاحات

لا ينبغي تقييد حرية الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في إعداد تقارير بشأن نتائج أعمالها الرقابية، فينبغي أن يفرض عليها القانون أن ترفع تقريرا بشأن نتائج رقاباتها المالية على الأقل مرة في السنة.

## « التطبيقات الجيدة

يطلب من رئيس الجهاز الرقابي أن يقدم تقريرا سنويا مباشرة إلى العاهل (الملك)، الذي سيأمر بطرح التقرير على البرلمان. ويسمح قانون الرقابة المالية لرئيس الجهاز الرقابي أن يرفع تقريره بشأن النتائج الرقابية في أي وقت من السنة. ويتم تبليغ النتائج التي تحتاج إلى إجراءات فورية، مثل سوء التصرف في الأموال العامة وسوء استخدام السلطة، مباشرة إلى السلطات المختصة للتحقيق فيها فورا. وقد يتعرض مرتكبو هذه الأفعال إلى العقوبة أو الإجراءات التأديبية.

« ليس من اللازم من الناحية القانونية على الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة أن ينشر للجمهور تقارير الرقابة المالية الفردية باستثناء تقديم تقريرها السنوي إلى الرئيس أو الجمعية الوطنية. ورغم ذلك، منذ شهر أغسطس/آب 2003، فقد نشر الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة جميع تقاريره الرقابية للجمهور على صفحة موقعه الإلكتروني.

## المبدأ السادس

حرية تقرير محتوى تقارير الرقابة المالية وتوقيتها ونشرها وتوزيعها.

### « الإيضاحات

يجب أن تتمتع الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة بحرية قرار محتوى ومضمون تقاريرها الرقابية.

فضلا عن حقها في إبداء الملاحظات ورفع التوصيات في تقاريرها الرقابية، مع الأخذ في عين الاعتبار، كلما كان مناسباً، وجهة نظر الجهات المشمولة بالرقابة.

تحدد الهيئة التشريعية حداً أدنى للشروط المتعلقة بإعداد تقارير الرقابة المالية من قبل الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة، كلما كان مناسباً، وتحدد أيضاً مواضيع معينة يجب أن تخضع إلى رأي أو شهادة رقابة رسمية.

تتمتع الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة بحرية تحديد الوقت المناسب لتقريرها ما إن لم يفرض القانون شروطاً معينة خاصة بإعداد تقارير الرقابة المالية.

يجوز للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة أن تلبى طلبات معينة لإجراء تحقيقات أو رقابة مالية من السلطة التشريعية ككل أو إحدى لجانها أو من الحكومة.

تتمتع الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة بحرية نشر تقاريرها وتوزيعها بعد تقديمها وطرحها بصفة رسمية

على السلطات المختصة كما ينص على ذلك القانون.

## « التطبيقات الجيدة

- رغم أن قانون الرقابة المالية والمحاسبة لا ينص بوضوح أنه يمكن نشر الآراء المقدمة إلى مجلس النواب على الجمهور في تقرير الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة، يجوز للجنة الموازنة لمجلس النواب أن تجعل تلك الآراء جزءاً إجبارياً من تقارير الحكومة التي يجب مناقشتها علنياً.

## المبدأ السابع

وجود آليات متابعة فعالة للتوصيات التي ترفعها الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة.

## « الإيضاحات

تقدم الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة تقاريرها إلى السلطة التشريعية أو إحدى لجانها أو إلى مجلس إدارة الجهة المشمولة بالرقابة، كلما كان مناسباً، للعرض ومتابعة توصيات محددة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية.

تتمتع الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة بنظام متابعة داخلي خاص بها للتأكد من أن الجهات المشمولة بالرقابة قد عالجت بطريقة صحيحة ملاحظاتها وتوصياتها بالإضافة إلى الملاحظات والتوصيات التي رفعتها السلطة التشريعية أو إحدى لجانها أو رفعها مجلس إدارة الجهات المشمولة بالرقابة، كلما كان مناسباً.

ترفع الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة تقارير متابعاتها إلى السلطة التشريعية أو إحدى لجانها أو إلى مجلس إدارة الجهة المشمولة بالرقابة، كلما كان مناسباً، للنظر فيها، واتخاذ إجراءات بشأنها، حتى في الحالات التي يكون فيها للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة سلطة قانونية خاصة بها للمتابعة وفرض العقوبات.

## « التطبيقات الجيدة

- « لا توجد وظيفة متابعة. حالياً، يتحمل رؤساء الوزارات مسؤولية التعامل مع القضايا التي يثيرها الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة. ويطلب رئيس وزارة المالية:
- من الوزراء الاستمرار في مراقبة الإجراءات التي تتخذها الوكالات التابعة لوزاراتهم للرد على توصيات الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة.
  - وتقديم معلومات منتظمة إلى الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة وإلى لجنة الحسابات العامة.
- « لا توجد سلطة قانونية للمتابعة أو لفرض العقوبات. قدمت إحدى الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة الآراء التالية حول هذا الموضوع:
- يجوز القيام بمتابعة الرقابة المالية بأمر من رئيس الجهاز الرقابي، وفي بعض الأحيان يكون ذلك بطلب من لجنة برلمانية دائمة. وفي غياب آلية رسمية للمتابعة أو في غياب لجنة حسابات عامة، يجوز للجان البرلمانية الدائمة الفردية أن تنظر في التقارير، كل تقرير على حدا.
  - إن الحفاظ على علاقة قوية مع اللجان البرلمانية الدائمة يسمح للجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة بتقديم المعلومات والعروض إلى اللجان بشأن التقارير. وبما أن عملية تقديم المعلومات تكون علنية، يكون أمام الجهاز الأعلى للرقابة المالية فرصة جذب الانتباه إلى هذه التوصيات
  - توجد آلية رسمية لاستدعاء انتباه السلطة التنفيذية إلى تقارير الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة، تتضمن اجتماعات منتظمة بين رئيس الجهاز الرقابي ورؤساء ثلاث وزارات حكومية مركزية (وزارة رئيس الوزراء ومجلس الوزراء، والخزينة العامة وهيئة خدمات الدولة).
- « ذكرت إحدى الدول أن رئيس الجهاز الرقابي يناقش توصيات الجهاز الأعلى للرقابة المالية مع الوزارة المعنية ويتخذ الإجراءات المناسبة إذا لم تبد الوزارة حماساً بإتباع التوصيات. وفي بعض الحالات، تتم متابعة القضايا في العام المقبل ويتم التوصية باتخاذ إجراءات أكثر شدة.
- « بالنسبة لإحدى الأجهزة العليا للرقابة المالية، ليس من المطلوب القيام بمتابعة، فموجب قانون الرقابة المالية، توجد آليات تضمن بأن الوزارات والوكالات تقوم بمتابعة التوصيات.

- « من المطلوب من الموظفين المراقبين إنشاء لجنة معروفة باسم ”لجنة الإدارة المالية والحسابات“ يرأسها الموظفون المراقبون لمتابعة توصيات العمليات الرقابية وتضمن اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة من قبل الوزارات والوكالات.
- « في تقرير المتابعة الرقابي، سيقوم الجهاز الأعلى للرقابة المالية برفع تقرير عن وضع وحالة القضايا المثارة في عملية المراجعة السابقة. إضافة إلى ذلك، أنشأ مكتب رئيس الوزراء لجنة رفيعة المستوى وهي لجنة النزاهة الإدارية. وتقوم اللجنة بمناقشة قضايا الرقابة المالية التي أثارها مكتب رئيس الجهاز الرقابي.
- « من بين أهم عناصر نظام المتابعة هو عقد اجتماع بعد عملية الرقابة المالية مع الوكالات التي خضعت للرقابة ووزارة التخطيط والموازنة ووزارة الإدارة الحكومية والشؤون الداخلية لمناقشة الإجراءات الواقعية لمعالجة توصيات الرقابة المالية واتخاذ قرارات تتعلق بالموازنة والموظفين. ويستعد الجهاز الأعلى للرقابة المالية لنشر ردود فعل الوكالة الحكومية على التوصيات على صفحة موقعها الإلكتروني على الإنترنت وتحديث هذه الصفحة الإلكترونية بصفة منتظمة.
- « لا يملك الجهاز الأعلى للرقابة المالية أية سلطة لضمان معالجة الجهات المشمولة بالرقابة القضايا المثارة في تقرير الرقابة المالية وتوصياته كما أن لجنة الحسابات العامة لا تفعل أي شيء. يقوم الجهاز الأعلى للرقابة المالية بمتابعة اقتراح يدعو إلى إنشاء لجنة صغيرة للأمانات الدائمة في مكتب رئيس الوزراء وإلى عقد اجتماع بين وزير المالية ومدير الرقابة المالية وبين الجهة التي خضعت للمراجعة المالية لمعالجة الخروقات التي تم تحديدها في التقارير الرقابية.
- « ترفع محكمة المراقبة المالية تقاريرها إلى البرلمان مرة في كل سنة كما يمكنها تقديم تقارير خاصة. ويخضع تقرير المحكمة إلى جلسات استماع تعقدها اللجنة الفرعية للموازنة حيث يتم استدعاء المسؤولين الكبار داخل الوزارات لإعطاء أجوبة عن الأسئلة. وتقبل اللجنة التوصيات المدرجة في تقرير المحكمة وتطلب من الوزارات تنفيذ التوصيات في إطار زمني معين وترفع تقريراً إلى المحكمة أو اللجنة.

## المبدأ الثامن

الاستقلالية الذاتية المالية والإدارية وتوفر الموارد البشرية والمادية والنقدية المناسبة.

### « الإيضاحات

ينبغي للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة أن تتمتع بالموارد البشرية والمادية، والنقدية اللازمة والمعقولة، ولا ينبغي للسلطة التنفيذية التحكم في طريقة الوصول إلى هذه الموارد أو توجيهها. تقوم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بإدارة ميزانيتها كما أنها حرة في تخصيص هذه الميزانية كما تراه مناسباً.

تكون السلطة التشريعية أو إحدى لجانها مسؤولة عن ضمان توفير الموارد اللازمة للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة لكي تتمكن من القيام بالمهام المنوطة بها.

للأجهزة العليا للرقابة الحق في مناقشة الهيئة التشريعية مباشرة في حال عدم توفر الموارد الكافية لكي تتمكن من القيام بالمهام المنوطة بها.

### « التطبيقات الجيدة

« لا توجد آلية رسمية للجوء إلى البرلمان إذا كانت الموارد غير كافية. يمكن تقديم تقرير إلى السلطة التشريعية في البرلمان بالإضافة إلى إجراءات الميزانية العادية.

« طريقة تحديد الميزانية لا تتميز بالاستقلالية والنزاهة الكافية. تتم مناقشة ميزانية الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة حالياً مع ممثلي الحكومة الذين يخضعون بدورهم إلى رقابة الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة. وينبغي لهذه الطريقة:

- تحديد التمويل المناسب للجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة بطريقة موضوعية تزيل أي إمكانية الممارسة تأثير - حقيقي أو محتمل.

- مراجعة فعالة لمستوى تمويل الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة وأدائه لضمان المساءلة.
- « ولتحقيق مستوى الاستقلالية المرغوب فيه، يعين رئيس السلطة التشريعية في البرلمان فريقاً من البرلمانيين مهمته مراقبة طلبات التمويل السنوية التي يقدمها الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة. يستلم فريق المراقبة طلب التمويل من الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة بالإضافة إلى تحليل الحكومة لهذا الطلب. ويمكن للفريق أن يطلب معلومات من الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة والحكومة وكذلك الاستفادة من الخبرة الخارجية قبل رفع توصياته إلى الخزينة.
- « يدفع الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة مباشرة أجور وتعويضات المراقبين الميدانيين. لا يمكن للوكالات أن تصر على أن يتواجد المراقبون المعينون في مقر وكالاتهم (مما يجعلهم حقا مراقبين داخليين). استبدل الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة مجموعات المراقبين المتواجدين داخل الوكالات بمجموعات مراقبين موجودين داخل الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة.
- « للجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة رأيه فيما يتعلق بتخصيص الميزانية. يستلم الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة مبلغاً إجمالياً من ميزانية الدولة العامة (تصويت من الفئة الأولى). ويقوم رئيس الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة بتحديد كيفية توزيع مبالغ الأموال المخصصة لمختلف فئات النفقات.
- « للجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة رأيه فيما يتعلق بتوزيع الأموال على مختلف فئات النفقات لكن المسألة المطروحة هي هل قام البرلمان بالموافقة على مبالغ مالية كافية. إذا كانت الأموال المخصصة عاجزة عن تغطية الاحتياجات، يتم تقديم طلبات إلى وزارة المالية ثم إلى رئيس الوزراء وبعد ذلك، إذا لم يتم الحصول على رد إيجابي، إلى لجنة الحسابات العامة.
- « تخضع إحدى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة إلى إجراءات الميزانية التالية:
  - يقدم الجهاز الأعلى للرقابة المالية طلبه السنوي للحصول على الأموال إلى وزارة المالية.
  - تقوم وزارة المالية بتحويل ذلك الطلب إلى وزراء الحكومة دون أي تغييرات.
  - يناقش وزراء الحكومة طلب الميزانية مع ممثلي الحكومة (الذين يخضعون بدورهم إلى مراقبة الجهاز الأعلى للرقابة المالية). ورغم أنه يحق لمجلس الوزراء تغيير طلب ميزانية

الجهاز الأعلى للرقابة المالية، يشارك رئيس الجهاز الرقابي في اجتماع مجلس الوزراء بصفة مستشار.

- يوافق مجلس الوزراء على طلب الميزانية، وتقوم لجنة النفقات العامة والمراجعة المالية في البرلمان بمراجعته ومراجعة آراء اللجنة.
- إذا وافق البرلمان على رأي اللجنة، تكون استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة المالية مضمونة.